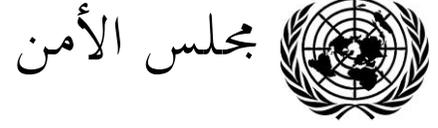


Distr.: General  
28 July 2014  
Arabic  
Original: English



## بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٢٢٧ المعقودة في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٤، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي، باسم المجلس، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في مالي":

"يرحب مجلس الأمن ببدء عملية التفاوض بين الأطراف المالية بالجزائر العاصمة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٤، تمشيا مع قراره ٢١٠٠ (٢٠١٣) و ٢١٦٤ (٢٠١٤)، والبيان الصادر عن رئيسه (S/2014/2)، والبيانات الصحفية السابقة الصادرة عنه، وكذلك اتفاق واغادوغو الأولي المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣ الذي يرمي إلى التوصل إلى اتفاق سلام شامل يضع حدا للأزمة.

"ويشيد مجلس الأمن بالدور التيسيري الذي تؤديه الجزائر، بناء على طلب السلطات المالية، في إطلاق محادثات السلام الرسمية هذه والجمع بين حكومة مالي والجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق واغادوغو والمنضمة إليه. ويشيد مجلس الأمن أيضا بالتنسيق الوثيق بين الجزائر، والممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والاتحاد الأفريقي، وفريق الوساطة التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والشركاء الإقليميين والدوليين الآخرين، ويشجعهم على مواصلة هذه الجهود الهامة.

"ويشيد مجلس الأمن بالأطراف لما أجرته من حوار بناء ومناقشات بناءة في الجزائر العاصمة في الفترة الممتدة من ١٦ تموز/يوليه إلى ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، وهو ما أفضى إلى اعتماد الأطراف لـ ("خارطة الطريق للمفاوضات في إطار عملية الجزائر العاصمة") بتوافق الآراء. ويدعو مجلس الأمن الأطراف إلى الامتثال امتثالا تاما للالتزامات المحددة في خارطة الطريق، بوسائل منها الانخراط في محادثات السلام الشاملة في الجزائر العاصمة المزمع بدؤها في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٤. ويشدد مجلس الأمن على أهمية إجراء عملية تفاوض شاملة تتسم بالمصداقية وتكون مفتوحة



أمام جميع المجتمعات المحلية في شمال مالي، بهدف كفالة تسوية سياسية دائمة للأزمة، وإحلال السلام والاستقرار على المدى الطويل في جميع أنحاء البلد، واحترام سيادة الدولة المالية ووحدها وسلامة أراضيها.

”ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن قلقه إزاء الحالة الأمنية الهشة في شمال مالي، ويدعو جميع الأطراف إلى احترام اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤ وإعلان وقف الأعمال العدائية الموقع في الجزائر العاصمة في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، احتراما فوريا وتامًا. ويكرر مجلس الأمن مطالبته بأن تتوقف جميع الجماعات المسلحة في مالي عن الأعمال العدائية فورا وأن ترفض اللجوء إلى العنف.

”ويدعو مجلس الأمن جميع الأطراف إلى تنفيذ تدابير بناء الثقة المتفق عليها كافة، ويكرر دعوته إلى التعجيل بتجميع الجماعات المسلحة، باعتباره خطوة عملية تفضي إلى عملية فعالة لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سياق تسوية سلمية شاملة. ويرحب مجلس الأمن بإنشاء اللجنة المشتركة المعنية بتيسير تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وإعلان وقف الأعمال العدائية، برعاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ويشجع مجلس الأمن الأمين العام على مواصلة تمكين البعثة من بلوغ قدرتها التشغيلية الكاملة في أقرب وقت ممكن، ولا سيما في سياق نشر القوة الجديدة في شمال مالي.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه الكامل للدور الرئيسي الذي يؤديه الممثل الخاص للأمين العام في مالي ولمشاركته الفعالة، بما في ذلك المساعي الحميدة التي يبذلها بالتنسيق الوثيق مع المجتمع الدولي من أجل استعادة السلام والأمن في جميع أنحاء الأراضي الوطنية لمالي.“